تمثل مواقع التراث الثقافى، والطبيعي الهوية الثقافية للشعوب ويعد تراثا مشتركا للانسانيه جمعاء نظرا لما تعبر عنه تلك المواقع من قيمه تاريخيه جماليه،واستثنائية ،ومن ألثابت تعرض مواقع التراث الثقافى،والطبيعي في كثير من الدول للتدمير،وهى عرضه للسلب،والنهب خاصة في أوقات النزاعات المسلحة سواء اكانت دوليه،او داخليه،وقد ترتب على ذلك ضرورة توفير الحمايه لتلك المواقع التى تمثل قيمه عالميه سواء على المستوى الوطنى،أو على المستوى الدولى كما إن تجارة التراث الثقافى أضحت من أخطر الجرائم على المستوى الدولى،الاقليمى،والوطني، مثلها مثل تجارة السلاح وأصبحت فى الترتيب الثانى بعد تجارة المخدرات ،ومن الدول التى أضير تراثها الثقافى من جراء العمليات العسكريه العراق،والتى دمر ت ممتلكاته الثقافيه عن طريق العدوان الانجلوامريكى عام ٢٠٠٣كما حدث ذلك في دولة فلسطين وما زال يحدث من قبل دولة إسرائيل من تعدى،وتدمير للتراث الثقافي الفلسطيني ،والتعدي على المسجد الأقصى،والحفريات التي تتم في محيطه مدينة القدس من قبل إسرائيل دون إكتراث منها بهذا العمل المخالف لجميع الاتفاقيات الدولية الخاصة بالمحافظة على التراث الثقافي،والطبيعي لدولة المحتل مخالفة لجميع القرارات،والمواثيق الدولية، وتوصيات المنظمات الدولية، وعلى رأسهم منظمة اليونسكو،وكذلك ما حدث في أفغانستان من قبل حركة طالبان،والتي قامت بتدمير تماثيل بوذا،ورغم أهميته بالنسبة للهند ،ومعتقداتهم إلا أن الحركة لم تستجب للنداءات الدولية، وحتى تدخل شيخ الأزهر لإثنائهم عن فعلتهم دون استجابة لأحد، وتعرض العديد من بلداننا العربية والإفريقية في ظل المتغيرات السياسية والتحولات الاجتماعية التاعقبت اندلاع ما يسمى (بثورات الربيع العربي)او ثورات التحرر الديمقراطي للعديد من مظاهر الفوضى والانفلات الامنى وإحداث سلبية أضرت بالتراث الحضاري العربي والافريقى ومنها ماحدث مؤخرا من تدمير للمتحف الاسلامى من قبل جماعات وصفت بالإرهابية وما حدث في مالي وليبيا وتونس وفلسطين والعراق واليمن ولان حماية الممتلكات الثقافية ليس المقصود منها حماية الآثار،و ألأشياء المراد حمايتها فحسب،وإنما ذاكرة الشعوب،وضميرها،وهويتها فغض النظر،وتصور باريس دون كنيسة نوتردام،وأثينا دون بارتني ون،والجيزة دون الأهرام،والقدس دون قبة الصخرة،والمسجد الأقصى ،والهند دون تاج محل والعراق،دون بابل،وهذا يعتبر انتزاع جزء من هوية كل واحد من أبناء تلك الشعوب. إن ألاعتداء على الممتلكات الثقافية يمثل جريمة في حق الإنسانية لأنها تضر بالإبداع الانسانى وبالأجيال الحالية، والمستقبلية، وهذا الذي دعي المجتمع الدولي للحد من هذه ألإخطار، و دعاني إلى خوض هذا البحث الهام بتناولي المسئولية الدوليه عن الأضرار بالتراث الثقافي، والطبيعي في ضوء قواعد القانون الدولي، وقرارات،وتوصيات المنظمات الدولية، وتناولت خطة الرسالة: بالتوفيق بين التأصيل،والتحليل في مقدمة،وفصل تمهيدى وبابين :تناولت في ألمقدمه أن مواقع التراث الثقافى حظيت باهتمام قانوني كبير لما تعبر عنه من قيمه عالميه، واستثنائية، وتعد تراثا مشتركا للانسانيه جمعاء،وأن حمايته تعدى النطاق الوطني إلى النطاق الاقليمى،والدولي، وتناولت الفصل التمهيدي :ماهية،وطبيعة التراث الثقافي والطبيعي على ثلاثة مباحث الاول: ماهية التراث الثقافى والطبيعي والثاني : طبيعة الإضرار التي أصابت مواقع التراث الثقافى والطبيعي والثالث: التطور القانوني لحماية التراث الثقافى والطبيعي والباب الاول: الحماية القانونية لمواقع التراث العالمي الثقافى والطبيعي على ثلاثة فصول الاول الحماية القانونية لمواقع التراث العالمي الثقافى والطبيعي وقت السلم والثاني:الحماية القانونية لمواقع التراث الثقافى والطبيعي أبان النزاعات المسلحة والثالث :الحماية القانونية لمواقع التراث المغمور بالمياه في إطار اتفاقية اليونسكو لسنة ٢٠٠١ والباب الثاني : المسئولية القانونية الناجمة عن الإضرار بمواقع التراث الثقافى والطبيعي على ثلاثة فصول الأول:ماهية وأساس واثأر المسئولية الدولية عن الإضرار بمواقع التراث الثقافي والطبيعي والثاني:المسئولية الجنائية الفردية عن الإضرار بمواقع التراث الثقافى والثالث الاختصاص الجنائي الدولي في نظر جرائم الإضرار بمواقع التراث الثقافى .

وانتهينا بخاتمه، وتوصيات أهمها تأسيس إطار قضائي مستقل مختص في محاكمة منتهكاحكام حماية التراث الثقافى والطبيعي (محكمة جنائية دولية للجرائم الثقافية) وتفعيل دور اليونسكو والشرطة الجنائية بوجود آلية ملزمة لتنفيذ قراراتها وتوصياتها وكذا المحكمة الجنائية الدوليةكالية في محاكمة المسئولين.